رصد مسار الحركة البحثية لعلوم القرآن

ماضياً ومستقبلاً

الشيخ خالد الغفوري(*)

ما هي علوم القرآن؟

تعورف إطلاق علوم القرآن على مجموعة من العلوم التي تختص بدراسة القرآن الكريم، وهي: علم التفسير، علم إعجاز القرآن، علم إعراب القرآن، علم البلاغة القرآنية، علم أسباب النزول، علم رسم القرآن، علم القراءة، علم آيات الأحكام (فقه القرآن)، علم المكّي والمدني، علم الناسخ والمنسوخ، علم المحكم والمتشابه(١).

والمحور الذي ندور حوله وهو دراسة القرآن الكريم، وإن كان أمراً واحداً في عالم الخارج، ولكن نظراً لاختلاف الحيثية والجهة المبحوث عنها صار هذا التعدّد الذي نراه في علوم القرآن، واختلفت فيما بينها نتيجة للاعتبارات المتنوّعة.

وأهم هذه الاعتبارات هي:

١ ـ إنّ القرآن بوصفه كلاماً دالاً على معنى يكون موضوعاً لعلم التفسير، فعلم التفسير يشتمل على دراسة القرآن باعتباره كلاماً ذا معنى، فيشرح معانيه، ويفصل القول في مدلولاته ومقاصده، ولأجل ذلك كان علم التفسير من أهم علوم القرآن وأساسها جميعاً؛ لأنّه يكشف عن المعاني المرادة من علم الله.

٢ ـ إنّ القرآن بوصفه دليلاً لنبوّة محمد ﷺ يكون موضوعاً لعلم إعجاز القرآن، وهو علم يشرح أنّ الكتاب الكريم وحي إلهي، ويستدلّ على ذلك بالصفات والخصائص التي تميّزه عن الكلام البشري.

(*) باحث وأستاذ في الحوزة العملية، رئيس تحرير مجلة فقه أهل البيت عليهم السلام.

٣،٤ ـ إنّ القرآن بوصفه نصّاً عربياً جارياً وفق أُصول وضوابط اللغة العربية، يكون موضوعاً لعلم إعراب القرآن وعلم البلاغة القرآنية، وهما علمان يشرحان مجيء النص القرآني وفق قواعد اللغة العربية في النحو والبلاغة.

٥ ـ إنّ القرآن بوصفه مرتبطاً بوقائع معيّنة في عهد النبي ﷺ يكون موضوعاً لعلم أسباب النزول.

٦ ـ إنّ القرآن باعتبار لفظه المكتوب يكون موضوعاً لعلم القرآن، وهو علم يبحث في رسم القرآن وطريقة كتابته.

٧ ـ إنّ القرآن بوصفه كلاماً مقروءاً يكون موضوعاً لعلم قراءة القرآن، وهو علم يبحث في ضبط حروف الكلمات القرآنية وحركاتها وطريقة قراءتها.

٨ ـ إنّ القرآن بوصفه مصدراً من مصادر التشريع يكون موضوعاً لعلم آيات الأحكام وفقه القرآن، وسيأتي لذلك مزيد بيان[٢].

٩ ـ إنّ القرآن باعتبار زمان نزوله، وهل إنّه نزل في مكّة أو المدينة أو في المرحلة المكية أو المرحلة المدنية يكون موضوعاً لعلم المكي والمدني.

١٠ـ إنّ القرآن باعتبار رفع بعض تشريعاته أو توقيف العمل بها يكون موضوعاً لعلم الناسخ والمنسوخ.

١١ـ إنّ القرآن باعتبار وضوح دلالات بعض ألفاظه وعدم رجحان دلالات بعضها الآخر يكون موضوعاً لعلم المحكم والمتشابه.

و (علوم القرآن) جميعاً تلتقي وتشترك في اتخاذها القرآن موضوعاً لدراستها، وتختلف في الناحية الملحوظة فيها من القرآن الكريم.

مسار حركة علوم القرآن

هذا، وقد اهتمّ المسلمون بعلوم القرآن، سيما في الصدر الأول وما تلاه من قرون، وقد ألّفوا في ذلك عدّة مصنّفات، وكان من المتوقّع أنّ تلك العلوم تأخذ طريقها إلى التطوّر والتكامل شأنها في ذلك شأن سائر العلوم والمعارف، سيما وأنّها تمتاز عن غيرها بارتباطها بالقرآن الكريم الذي له مكانة خاصّة في دنيا المسلمين

العلمية والثقافية والفكرية والدينية.

إلاّ أنّ هذا التوقّع سرعان ما يتبدّد؛ إذ يرى المتتبع أنّ تلك العلوم أخذت بالانزواء عن الساحة العلمية والمعرفية، بل يمكن القول بأنّ بعضها أوشك على الانقراض أو كاد.

أمّا ما هي الأسباب التي آلت إلى ذلك؟

إنّ أبرز الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة التراجعية لعلوم القرآن يمكن أن تتصوّر في الأُمور التالية:

أولاً: إنّ بعض علوم القرآن يراوح في منطقة بعيدة عن الواقع الحياتي للإنسان المسلم، ولا تأثير له عملياً أو سلوكياً أو ثقافياً عليه، من قبيل: علم الرسم القرآني، وعلم إعراب القرآن، وعلم البلاغة القرآنية.

أمّا علم الرسم القرآني فمن الواضح عدم ارتباطه بحركة الإنسان المسلم السلوكية والثقافية، فإنّ شكل كتابة الكلمة القرآنية لا يؤثّر على مضمونها ولا على وضعها اللغوي المنفرد أو المركّب، فكلمة (صلاة) سواء كُتبت بهذا النحو أو كتبت (صلواة) فإنّ المفاد واحد لا يتفاوت في الصورتين.

بل، هناك من يدعو أن لا ضرورة للإبقاء على الرسم القرآني المتوارث وترجيح اعتماد قواعد الإملاء التي رستْ عليها اللغة العربية مؤخّراً.

ولسنا بصدد تقويم هذه الدعوى، ولا بصدد تأييدها أو ردّها، فإنّ ذلك لا يؤثّر على ما نحن فيه إيجابياً ولا سلبياً، فإنّ الالتزام بالرسم القرآني والإبقاء عليه لا يزيد من حيوية هذا العلم شيئاً ولا يضيف إليه عنصراً فاعلاً، كما أنّ قبول فكرة تبديل الخط القرآني وفقاً لقواعد الرسم العربي الحديث لا يُخرج علم الرسم القرآني عن كونه علماً تراثياً، وأنّه يمثّل مرحلة مهمة من مراحل تطور وتكامل الكتابة العربية تاريخياً.

إلاّ أنّ المهم لدينا هو إثبات هذه الحقيقة، وهي كون علم الرسم القرآني يدور في دائرة مغلقة لا مجال للقفز فيها أو التطوير، وهذه المحدودية تؤثّر بشكل واضح على سكون هذا العلم وعدم تناميه، وبالتالي ينتهي الحال به إلى الانقراض والانسحاب من الساحة العلمية والفكرية.

لكن، تجدر الإشارة إلى أنّ هذه المحدودية وإن حجّمت هذا العلم، لكن ذلك لا يدعو إلى حذفه كجزء من التراث الثقافي والديني للأُمة الإسلامية، وكمادّة لدراسة جانب من جوانب اللغة العربية.

وأمّا بالنسبة إلى علم إعراب القرآن وعلم البلاغة القرآنية؛ وإن كانا أحسن حالاً من علم الرسم القرآني، لأنّهما يقعان في سياق الدراسات الأدبية واللغوية القائمة والمتداولة فعلاً، بيد أنّ محدودية السقف البحثي لكلّ منهما تستلزم محدودية حركة هذين العلمين، وإن لم تصل إلى نقطة السكون.

ولذلك نرى أنّ علم قراءة القرآن وفنونها من تجويد وترتيل لم يبتل بما ابتليت به تلك العلوم؛ لكون القراءة أمر يساوره المسلم باعتباره ممارسة عبادية قائمة، بل ربّما يمرّ علم قراءة القرآن في أيامنا هذه بازدهار ورواج أكثر ممّا سبق، وإن كان هذا الازدهار لم يشمل علم القراءة بكلّ جوانبه؛ حيث إنّ القراءات المتعدّدة أصبحت غير مأنوسة ولا متداولة إلاّ في حدود ضيّقة جداً.

ثانياً: لا شك بأنّ هناك بعض العلوم التي ارتبطت بعلوم القرآن، ثم تنامت تدريجياً، وأخذت تستقلّ وتنفصل عن علوم القرآن إلى حدٍّ فاقت في دورها وتأثيرها على علوم القرآن وأودت بها إلى الانحسار، وهذا ما نلاحظه بالنسبة إلى الفلسفة التي امتزجت ببعض علوم القرآن كعلم إعجاز القرآن، وكذا الحال بالنسبة إلى علم الكلام ولكن، بحكم التطوّر والتوسّع الكبيرين اللذين طالا الفلسفة وعلم الكلام اضمحلّ دور علم إعجاز القرآن نظراً لمحدوديته بالقياس إلى الفلسفة والكلام، فإن الباحث فيهما يرى نفسه في بحبوحة من حرّية الحركة طولاً وعرضاً وعمقاً، فلا داعي لأن يحصر نفسه لإثبات قضية واحدة من خلال نمط محدود من الأدلّة وطبيعة الاستدلال.

وقريب من ذلك الحالة التي مني بها علم فقه القرآن (أو آيات الأحكام)؛ فإنّ علم فقه القرآن كان يمثّل البذرة الأُولى لنشوء علم الفقه، لكن بمرور الزمان نما الفقه بشكل سريع من حيث الفروع، ومن حيث منهج الاستدلال، ومن حيث مساحة الأدلّة المعتمدة لديه، وتطوّر بنحو ملفت للنظر حتى اتخذ لنفسه استقلالية ووجوداً قائماً بذاته. وقد أثّر ذلك كثيراً على علم فقه القرآن إلى حدٍّ بحيث أصبحت سوقه كاسدة لا

يرتادها إلاّ قليل، وباتت بحوثه مهجورة لا تطرح إلاّ بدافع التبرّك وتحصيل الثواب.

فنحن نلاحظ أنّ الباحث في علم فقه القرآن عادة لا يخوض فيه بروح بحثية. ومن هنا، لا يجد نفسه ملزماً بمراعاة منهج البحث، ولا يكاد يتعب نفسه في تمحيص الاحتمالات والوجوه الممكنة في النصّ القرآني، بل هو أشبه ما يكون بمحطة استراحة فكرية لاستعراض بعض الأفكار، وربّما لإثارة بعض التساؤلات الجزئية أو المتناثرة هنا وهناك يحال فيها القارئ إلى أجل غير مسمّى وإلى محلّ غير مشخّص.

إذن، فحينما لا يوفّى علم فقه القرآن استحقاقاته البحثية، وتسلّط الأضواء على علم الفقه الذي يقارنه فمن الطبيعي أن يضمر الأول، ويعطي كرسيه لقرينة وهو علم الفقه.

ثالثاً: عدم التعامل مع بعض علوم القرآن بجدّية تامة، كما يلاحظ ذلك بالنسبة إلى علم أسباب النزول، فإنّ هذا العلم لم يول الاهتمام الكامل، فلم ينل حظّه من التنقيح والتهذيب والتقويم، حيث نجد أنفسنا أمام ركام من المرويات التي لم تبحث سندياً ولا مضمونياً، كما أنّها لم توظّف توظيفاً موضوعياً في عملية اكتشاف مدلول النصّ القرآني.

فإنّنا نرى بعضاً يجعل ما يفهمه من المرويات في أسباب النزول محوراً لتفسير النصّ القرآني غاضّاً عن ألفاظ النص القرآني نفسه وما يشكّله من دلالات. وممّا يزيد في الطين بلّة هو عدم لحاظ القيمة السندية والصدورية لتلك المرويات، وأيضاً عدم لحاظ القيمة الدلالية لها في نفسها، وعدم لحاظ ما يقف في وجهها من مرويات معارضة.

في حين أنّ المنهج يقتضي لحاظ جميع تلك الحيثيات ومعالجتها، ثم الإفادة منها كعنصر مساعد وداعم في كشف مدلول النصّ القرآني.

أضف إلى ذلك، إنّ الباحث في النصّ القرآني لا بدّ من أن يجتهد ويبذل أقصى ما في وسعه لتوظيف عناصر إضافية أُخرى كدراسة الظروف الاجتماعية أو السياسية الحاكمة آنذاك، والإفادة من ذلك في ضبط الواقع الدلالي للنصّ القرآني.

وأيضاً، إنّ علم أسباب النزول بحاجة إلى تقعيد قواعده وضوابطه، وتحديد

المباني والأُصول النظرية التي يستند إليها، فإنّ إغفال ذلك معناه الابتعاد عن المنهج العلمي، والدوران في حلقات مفرغة.

إنّ هذا التعامل الباهت مع هذه الموادّ البحثية لا ينتج تطوّراً معرفياً، ولا تكاملاً نظرياً، بل ضموراً وتناقصاً، وهذا هو الذي شهدناه في هذا الحقل المعرفي.

ومن خلال هذا التحليل ننتهي إلى النتيجة التالية، وهي: إنّ العلم القرآني الوحيد الذي حافظ على استقلاليته، وواصل تكامله، هو علم تفسير القرآن الذي ما توقّف عن الحركة والبحث، وإن كان هناك تباين في مستوى التطوّر وفي كيفيته، لكن هذا بحث آخر غير ما نحن فيه.

مصطلح علوم القرآن في الميزان

لا بدّ أن نثبّت أولاً أنّ القرآن الكريم هو المصدر الأساس لكلّ بنائنا المعرفي والثقافي في مختلف المجالات الإيديولوجية والدينية، بل إنّ القرآن الكريم نفسه أوضح وأشار مراراً إلى تلك المكانة التي يحتلّها معرفياً ودعا أتباعه ومريديه، بل الناس جميعاً إلى التدبّر والبحث في مضامينه ومفاهيمه ونظرياته.

إلاّ أنّ الذي حصل تاريخياً هو بروز مجموعة من الأنماط البحثية اصطُلح عليها فيما بعد بمصطلح (علوم القرآن). وهنا تبرز بعض التساؤلات التي لا مناص من تدارسها ومعالجتها.

أولاً: هل إنّ ما يُصطلح عليه بعلوم القرآن هي علوم مستقلّة حقاً؟

لا شك في كون البحوث المطروحة في علوم القرآن هي بحوث علمية، إلاّ أنّ الغرض وراء هذا التساؤل هو هل إن نصاب العلم توفّر في كلّ واحد منها على نحو الاستقلال من حيث الموضوع والمنهج والهدف؟ أو إنّ هذه مجرّد حيثيات يمكن أن تنضوي تحت علوم أُخرى؟

يبدو أنّ الإجابة ليست متحدة، بل يختلف الحال من مورد لآخر، وإليك التفصيل:

أمّا تفسير القرآن فهو علم؛ لأنّه يختصّ بمعالجة موضوع خاص به، وله منهجه

الخاص به، وله هدفه الذي ينشده.

وأمّا إعجاز القرآن فهو غير واحد لنصاب العلم، إذ يمكن إنضواء بحوثه ضمن علم الكلام.

وأمّا علم إعراب القرآن وكذلك البلاغة القرآنية، فمن السهل إدخالها تحت العلوم اللغوية والأدبية.

وأمّا أسباب النزول فهو من مبادئ ومقدّمات علم التفسير، ولا يرقى إلى درجة العلم المستقلّ.

وأمّا رسم القرآن فهو أيضاً يقع في سياق علم الكتابة العربية.

وأمّا قراءة القرآن فهو وإن صعب إدخاله في ظلّ علم آخر، لكن باعتبار محدودية سقف الحركة فيه، ومحدودية مجالات الإبداع فيه، وكونه يشكّل إحدى مقدّمات التفسير، كلّ ذلك قد لا يرشّحه لأن يكون علماً قائماً بنفسه، وإن كنّا غير جازمين بذلك.

وأمّا فقه القرآن فهو قد ذاب عملياً في غضون علم الفقه، فلا جدوى للبحث في استقلاليته وعدمها.

وأمّا علم المكي والمدني فهو يعالج مجالاً محدوداً يرتبط بزمان أو مكان نزول آيات القرآن، فهو بحث تتبعي في دائرة ضيّقة، ويصلح للاندراج في دائرة أوسع منه، وهي دائرة تاريخ القرآن.

وأمّا علم الناسخ والمنسوخ فهو ترتبط ارتباطاً وثيقاً بفقه القرآن من خاصّية توقّفه على المؤدّى الدلالي لألفاظ القرآن وآياته.

وأمّا علم المحكم والمتشابه فهو يمثّل مسألة واحدة فقط، وهي ما هو المراد بالمحكم والمتشابه لا أكثر، فكيف يصلح أن يكون علماً؟!

والحاصل: إنّ المجال المعرفي الوحيد الذي يصلح أن يدّعى كونه علماً مستقلاً هو علم تفسير القرآن، وأمّا سائر المجالات وهي: إعجاز القرآن، وإعراب القرآن، والبلاغة القرآنية، وأسباب النزول، ورسم القرآن، وقراءة القرآن، فهي تتراوح بين كونها فنوناً أي فروعاً وتخصصات تدخل ضمن علوم أوسع منها دائرة وبين كونها أبواباً

ومسائل جزئية ترتبط بعلوم أُخرى.بل، سنذكر أنّ بعض ما يسمّى بعلوم القرآن لا علاقة له بالقرآن.

أجل، إنّ بعضها قد يصلح أن يكون علماً بنفسه، إلاّ أنّه خارج عن المضمون القرآني، كما سنشير لذلك فيما بعد.

ومن الجدير بالذكر، إنّ المتابع لما كتب في علوم القرآن يجد اضطراباً واختلافاً شديدين في عملية التبويب، وكذلك في إطلاق عنوان العلم على بعض المجالات دون بعض. وهذا ما يؤكّد ضرورة المراجعة المنهجية لعملية التبويب من جديد.

ثانياً: هل إنّ البحوث القرآنية منحصرة بما هو معدود ضمن علوم القرآن؟

نحن لا نقصد من هذا التساؤل المناقشة في مصطلح علوم القرآن، فإنّه لا مشاحّة في الاصطلاح كما يقال، إلاّ أنّ المراد المناقشة فيما يوحيه هذا المصطلح من تصورات حول القرآن، فإنّ ما يوحيه للمتلقّي هو انحصار المعارف القرآنية في دائرة علوم القرآن، ولكن من الواضح عدم مقبولية ذلك، إذ إنّ هذه العلوم عالجت بعض الجوانب المعرفية في القرآن، وبعض هذه الجوانب هامشية وشكلية ليست منبثقة عن القرآن ومضامينه كعلم الرسم القرآني، فإنّ الكتابة ظاهرة اجتماعية لها أسبابها وشروطها التي بلورتها ونمت من خلالها، ولا علاقة لذلك بالقرآن، وإنّما اقترنت بالقرآن؛ لأنّ العرب كتبوا القرآن بهذا الشكل، فهو ليس علماً قرآنياً قطعياً، ولا يستحق مثل هذا العنوان حقيقة.

هذا، في الوقت الذي لم يفردوا بعض المعارف القرآنية المهمة علماً خاصّاً ولا باباً ولا فنّاً يجمعه نظير المنهج التربوي في القرآن.

إذن، فما يصطلح عليه بعلوم القرآن ليس جامعاً ولا مانعاً.

والصحيح: إنّنا بحكم اعتقادنا بسعة وشمولية النصّ القرآني[٣] لا بدّ من أن ننطلق في تعيين وتحديد المعارف القرآنية من المضمون القرآني نفسه، ونبوّب هذه المعارف تبويباً منهجياً بما يتناسب مع الواقع القرآني والمعايير المنهجية العلمية. وبعد تبويب هذه المضامين جميعها أو أغلبها نبدأ مرحلة التقعيد لهذه البحوث، ومن ثم تأخذ هذه البحوث طريقها للتكامل والاتساع، فإن توفّر فيها نصاب العلم الذي يمكّنه

من الانفراد والاستقلال عن باقي المجالات المعرفية، فيستحق عنوان العلم حينئذ، وإلاّ فيبقى مجرّد فنّ وبحث علمي ينخرط تحت لواء علم آخر يضمّه وغيره من البحوث.

ولا بدّ من أن نأخذ بنظر الاعتبار في عملية التبويب هذه تنويع المعارف المرتبطة بالقرآن إلى بحوث قرآنية صرفة، وبحوث ترتبط بما وراء القرآن كتأريخ القرآن الذي يضمّ أبواباً ومجالات وفنوناً متعدّدة.

والمهم لدينا هنا في عملية التبويب هو فرز ما اختلف من هذه البحوث، ودمج ما كان متحداً أو متقارباً منها، ولا بدّ أن تتمّ هذه العملية بروح موضوعيّة مجرّدة عن كلّ الإيحاءات العاطفية الموروثة.

* * *

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

الهوامش

(١) أُنظر علوم القرآن، محمد باقر الحكيم: ١٩؛ علوم القرآن، صبحي الصالح: ١٦٤ و ٢٥٩ و ٢٨١.

(٢) أُنظر علوم القرآن، الحكيم: ١٩ ـ ٢١.

(٣) أُنظر: الإتقان في علوم القرآن، السيوطي٤ : ٢٤ ـ ٣٥، النوع الخامس والستون، في العلوم المستنبطة من القرآن.